توثيق التدمير الثقافي في حرب الإبادة الجامعية على قطاع غزة 2023

Documenting Cultural Destruction in the University Genocide War on the Gaza Strip, 2023

مجد نعمان عبدالله *

الكلية العصرية الجامعية – فلسطين

majd.abdallah@muc.edu.ps

تاريخ الارسال:2026/01/23 تاريخ القبول:2026/03/29 تاريخ النشر:2026/06/11

ملخص:

تتناول هذه الدراسة توثيق التدمير الثقافي الذي تعرض له قطاع غزة إبان حرب عام 2023، باعتباره أحد الأبعاد المركزية لحروب الإبادة المعاصرة التي تستهدف الإنسان وهويته الثقافية على حد سواء. يهدف البحث إلى تحليل مظاهر التدمير التي لحقت بالتراث الثقافي المادي وغير المادي، بما يشمل المواقع الأثرية، وأماكن العبادة، والمؤسسات الثقافية، والمكتبات والأرشيفات .

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستندًا إلى تقارير المنظمات الدولية، وبيانات المؤسسات الثقافية الفلسطينية، والتقييمات الفنية لخبراء التراث. كما يناقش الإطار القانوني الدولي لحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، ولا سيما اتفاقية لاهاي لعام 1954، ومدى الالتزام بها في سياق الحرب على غزة 2023 وتخلص الدراسة إلى أن التدمير الثقافي في قطاع غزة اتسم بالطابع الواسع والمنهجي، بما يشكل تهديدًا مباشرًا للهوية الثقافية والذاكرة الجماعية الفلسطينية وطمسا مقصوداً و خطيراً لتراثها المادي وغير المادي، ويستدعي تعزيز آليات التوثيق والمساءلة الدولية.

كلمات مفتاحية: التدمير الثقافي. التراث الثقافي. حرب غزة 2023. الإبادة الثقافية. القانون الدولي الإنساني.

Abstract:

This study documents the cultural destruction inflicted on the Gaza Strip during the 2023 war, considering it a central dimension of contemporary genocidal wars that target both human lives and cultural identity. The research aims to analyze the forms of damage affecting tangible and intangible cultural heritage, including archaeological sites, places of worship, cultural institutions, libraries, and archives.

The study adopts a descriptive analytical methodology, drawing on reports by international organizations, statements from Palestinian cultural institutions, and expert technical assessments by heritage specialists. It also examines the international legal framework for the protection of cultural property during armed conflicts—particularly the 1954 Hague Convention and assesses the extent of compliance with it in the context of the 2023 war on Gaza. The study concludes that cultural destruction in the Gaza Strip was extensive and systematic, posing a direct threat to Palestinian cultural identity and collective memory, and constituting an intentional and serious erasure of both tangible and intangible heritage. It therefore calls for strengthening mechanisms of documentation and international accountability.

Keywords: Cultural Destruction. Cultural Heritage. Gaza War 2023. Cultural Genocide. International Humanitarian Law.

*المؤلف المرسل

مقدمة

لا غرو أن الثقافة تُعتبر أحد الأبعاد الجوهرية في حياة المجتمعات، فهي تعكس قيمها، وعاداتها، وفنونها، وأسس هويتها. في سياق النزاعات المسلحة، تُصبح الثقافة عرضة للتدمير، مما يهدد الوجود التاريخي والموروث الشعبي للشعوب. إن ما شهدته غزة في عام 2023 يُعبر بوضوح عن هذه الظاهرة، حيث تعرّضت المعالم الثقافية العريقة، كمراكز التعليم والمكتبات، لدمار واسع نتيجة للعمليات العسكرية الممنهجة. إن الإبادة الدقيقة والممنهجة للمعرفة والتاريخ في هذه المنطقة تؤكد على حجم المعاناة والظلم الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني، الذي لطالما حاول البناء على تراثه الثقافي الغني رغم الظروف القاسية.

في خضم هذه الحرب، يرتبط التدمير الثقافي بشكل وثيق بالاستهداف المتعمد للمؤسسات التعليمية التي تشكل نواة للتطور والازدهار. المسيّرات الجوية والقصف المدفعي لم يُؤديا فقط إلى فقدان الأرواح، بل كذلك إلى تدمير مكتبات وقاعات دراسة كانت مركزاً لحفظ الثقافة والفكر. هذا الفعل لا يمس فقط مباني مؤسسات التعليم، بل يضرب عصب المجتمع الذي يعتمد على هذه المؤسسات في تشكيل عقله وثقافته، ويتسبب في فقدان هائل للمعلومات والمعرفة التي تتجاوز الخسائر المادية.

كما تُشير التقارير إلى أن هذا التدمير لا يعد مجرد خسارة مادية، بل يُعتبر جريمة ضد الإنسانية، حيث يُسهم في تآكل هويات شعوب كاملة، مع وجود عواقب طويلة المدى على الساحة الثقافية والعلمية. تتعزز دعوات حماية التراث الثقافي في الأوقات الصعبة، حيث يُجبر المجتمع الدولي على فرض المزيد من الاهتمام والتفاعل مع آثار النزاعات. من خلال رصد توثيق هذه الجوانب، نسعى لفهم أعمق لكيفية تأثير هذا التدمير على البنية الثقافية والمجتمعية في غزة، وتوثيق آثار هذه الأحداث لضمان عدم نسيان تلك الحقائق المؤلمة ودعم الحقوق الثقافية لشعب يستحق التعافي والازدهار.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية توثيق التدمير الثقافي في حرب الإبادة الجامعية على قطاع غزة 2023 في عدة جوانب، تتجاوز مجرد الحاجة إلى حفظ الذاكرة الجماعية:

1. يعتبر التوثيق وسيلة أساسية لفهم الآثار العميقة التي تتركها الحروب على الهويات الثقافية والاجتماعية. اذ تخسر المجتمعات أثناء النزاعات أجزاء معينة من تراثها الثقافي، بما في ذلك المعالم التاريخية، والكتب والوثائق، والفنون والتراث الشعبي، مما يؤدي إلى فراغ ثقافي يهدد استمرارية الهوية الجماعية. من خلال توثيق هذه الانتهاكات، يتمكن الباحثون والنشطاء من تقديم صورة دقيقة عن الوضع، ما يساعد في تعزيز الوعي العالمي بشأن الأزمات المماثلة، وإعادة الاعتبار للثقافات التي طالها التدمير.

2. يسهم التوثيق في تشكيل سردية أكثر شمولاً حول الصراعات المعاصرة. فهو يلعب دورًا حيويًا في كسر الحواجز التي تُعيق الوصول إلى المعلومات، ويمكّن المجتمع الدولي من اتخاذ مواقف أكثر استنارة تجاه القضايا الإنسانية. بدلاً من الاقتصار على الإحصائيات الباردة، يقدم التوثيق روايات إنسانية تعكس واقع المعاناة، مما

يعزز من أهمية التعاطف والرغبة في العمل على تقديم المساعدة. إنه يُعد خطوة حيوية نحو العدالة الانتقالية، حيث تُعد المعلومات الموثقة أساسًا للتعويض عن الجرائم الثقافية التي ارتكبت، ووسيلة لدعم الاستقرار المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع.

3. تدعم أهمية هذه الوثائق أيضًا الأبحاث الأكاديمية وزيادة الفهم بخصوص الديناميكيات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على غزة ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. البيانات الموثقة تعزز من قوة الأصوات المحلية وبروزها على الساحة العالمية، بما يُمكن من إحداث تغييرات إيجابية في السياسات العالمية. في نهاية المطاف، يصبح توثيق التدمير الثقافي في غزة ليس مجرد عمل أكاديمي فحسب، بل هو فعل مقاومة يكرس الجهود لحماية الذاكرة الجماعية، ويؤكد على قوة التراث في مواجهة محاولات الإقصاء والإبادة.

اشكالية الدراسة

عندما نتحدث عن إشكالية توثيق الدمار وحرب الابادة على الموروث المادي واللامادي، نلمس بشكل واضح العديد من التحديات. الأولى أهمها صعوبة الوصول إلى المعلومات الدقيقة والموثوقة في ظل الظروف القاسية التي تعيشها المنطقة. حيث أن تداعيات الحرب غالباً ما تؤدي إلى فقدان الوثائق والأدلة اللازمة لدعم كل تقرير أو دراسة. كما تُثقل الضغوط السياسية والاقتصادية المنظمات المعنية بالتوثيق، حيث يسهم ذلك في تقييد عملها وتوجهاتها. هذه العوامل تؤدي إلى فقدان القيمة التاريخية للعديد من الموارد الثقافية والمعرفية، وهو ما يستدعي التفكير في استراتيجيات جديدة للحفاظ على ما تبقى من تلك الموارد.

وعليه تكمن اشكالية الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى يشكل التدمير الثقافي في غزة عام 2023 جزءاً من سياسة إبادة ممنهجة، وما هي الأطر القانونية والميدانية الممكنة لتوثيقه وتجريمه دولياً؟

تقسيم الدراسة

قسمت الباحثة الدراسة المتعلقة ب "توثيق التدمير الثقافي في حرب الإبادة الجامعية على قطاع غزة 2023" إلى مبحثين رئيسيين كالاتي:

المبحث الاول: التدمير الثقافي في سياق حرب الابادة على غزة 2023 (المفهوم، المخاطر، واليات التوثيق)

المبحث الثاني: الإطار القانوني الدولي لتجريم التدمير الثقافي في غزة 2023 (الأساس القانوني، المسؤولية الدولية)

منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث منهجًا تحليليًا توثيقيًا، يجمع بين الدراسة النظرية والتحقيق الميداني، بغية فهم وتحليل ظاهرة التدمير الثقافي في سياق حرب الإبادة على قطاع غزة عام 2023.

أولا: التدمير الثقافي في سياق حرب الابادة على غزة 2023 (المفهوم، المخاطر واليات التوثيق)

تتعدد مظاهر التدمير الثقافي في حرب الإبادة على غزة عام 2023، والتي تستهدف الثقافة الفلسطينية بشكل ممنهج. مع استمرار الحرب، تتعرض المؤسسات الثقافية والمواقع التاريخية للأضرار، مما يهدد الهوية الوطنية. إذ أن تقلص المتاحف والمعارض والمكتبات يؤدي إلى إضعاف الذاكرة الجمعية، ويعزز سياسة التشيئة والاستئصال الثقافي. كما ان هذا التدمير يتجاوز الماديات، فهو هجوم على الرموز الفكرية والهوية الفلسطينية. يخلق فراغاً ثقافياً، يسهل إعادة تشكيل الهوية بعيداً عن جذورها التاريخية. هذا الهجوم لا يستهدف فقط البنية التحتية الثقافية، بل يكسر الروابط الاجتماعية، مما يؤدي إلى تآكل مقاومة الشعب الفلسطيني.

1. تعريف التدمير الثقافي ومخاطره على الهوية القلسطينية

يُعَد التدمير الثقافي من الظواهر المأساوية التي يمكن أن تنجم عن النزاعات المسلحة، حيث يتضمن تدمير الهوية الثقافية والتراث التاريخي لشعب ما. يسعى هذا المفهوم إلى وصف العواقب الكارثية التي تُخلفها الأعمال العدائية على المعالم والرموز الثقافية التي تُحدد انتماء الأفراد وثقافاتهم. من خلال استهداف المعالم الأثرية والمكتبات والمتاحف، أو حتى الفنون الشعبية واللغة، يُلحق المتسببون في النزاع أضرارًا لا تُعوض بالأبعاد النفسية والاجتماعية، وضعف قدرات المجتمعات على التفاعل مع تاريخها وهويتها.

وفيما يلي نبين تعريفه (الفقرة الاولى)، ومخاطرة على الهوية الفلسطينية (الفقرة الثانية)

1.1. تعريف التدمير الثقافي

يعتبر التدمير الثقافي أكثر من مجرد فعل مادي؛ فهو يتجسد في محو الذاكرة الجماعية وتفكيك الأنماط الاجتماعية. في سياق الأزمات، يُستخدم هذا التدمير في كثير من الأحيان كوسيلة استراتيجية لتأجيج النزاعات وصناعة الشعور بالفقد أو الحرمان. للأسف، عندما تتعرض المجتمعات للمآسي الناتجة عن الإبادة الجماعية، تُعتبر الثقافة والتراث من أولى ضحايا تلك الصراعات التي تهدف في كثير من الأحيان إلى تهميش أو إبادة ضمير الأمة التاريخي.

يظهر التدمير الثقافي في العديد من أشكاله، بما في ذلك التفجير المتعمد للمواقع التاريخية، أو تدمير المخطوطات النادرة، أو حتى التهجير القسري للأفراد المثقفين والفنانين. كل من هذه الأفعال يترك أثرًا عميقًا في الوعي الجماعي للمجتمعات المستهدفة، مما يُعطل تطور الهوية الثقافية ويعوق الجهود المبذولة نحو إعادة بناء النسيج الاجتماعي. إن التصدي للتدمير الثقافي يتطلب جهدًا جماعيًا لحماية التراث ودعوة المجتمع الدولي للتدخل، مع الاعتراف بأن الحفاظ على الثقافة والتراث هو أمر حيوي لسلامة واستقرار الشعوب، خاصة في ظل الأزمات المعاصرة التي تتطلب تعاونا عالميًا[1].

يُعرف التدمير الثقافي بأنه "الاستهداف المتعمد للمواقع **والمعالم والرموز الثقافية التي تُجسد هوية جماعية لشعب ما، بهدف محو ذاكرته التاريخية وطمس وجوده الحضاري[2]."**

2.1. مخاطر التدمير الثقافي على الذاكرة والهوية الفلسطينية

غني عن البيان أن التدمير الثقافي يشكل تهديدًا مباشرًا للهوية الفلسطينية، حيث يُفقد الشعب الفلسطيني رموزه التاريخية والدينية والتعليمية .فقدان هذه المعالم يُضعف من تماسك المجتمع ويُعيق نقل التراث للأجيال القادمة، مما يؤدي إلى تفكك الذاكرة الجمعية

كما ان التدمير الثقافي الذي يتعرض له قطاع غزة خلال الصراع المستمر، يمثل تهديدًا مضاعفًا ليس فقط للتراث المادي، بل أيضًا لذاكرة وهوية الشعب الفلسطيني. تُعتبر الذاكرة الجماعية جزءًا لا يتجزأ من الهوية، وحينما يتعرض التراث الثقافي للهدم، يتعرض الناس لفقدان المحفزات التي تربطهم بماضيهم وتاريخهم. إن تدمير المكتبات، التي تُعَدُ خزائن للمعرفة والأدب والفكر الفلسطيني، يترك أثرًا عميقًا. إذ يُحرم الأجيال الناشئة من الوصول إلى النصوص التي تعكس تطلعاتهم وهوياتهم الثقافية، مما يضعها أمام تحديات فقدان الإلهام والانتماء.

علاوة على ذلك، فإن تدمير الأرشيفات العامة والخاصة يُعَدُ بمثابة مسح لذكريات جماعية وثقافية. تُسجل الأرشيفات تاريخ المقاومة، الإنجازات الثقافية والسياسية، والتجارب الحياتية التي تشكل نسيج الهوية الفلسطينية. بفقدان هذه الوثائق القيمة، يتم تقويض قدرة المجتمع على الحفاظ على تاريخه أو توثيقه، مما يجعل من الصعب تمرير القيم والمعاني إلى الأجيال القادمة. ومن ثم، يصبح النسيان تهديدًا يحيط بالهوية الفلسطينية، حيث يتلاشى التراث الأصيل ويفقد الشعور بالانتماء[3].

ومن المهم فهم العواقب النفسية والاجتماعية لجوانب التدمير الثقافي. يؤدي الفقدان المادي والفكري إلى تآكل الروح الجماعية لمجتمعات غزة، حيث يستحيل العيش بسلام مع هوية تشهد على أمد بعيد من النزاعات. إن الإبادة الثقافية لا تؤدي فقط إلى تفكيك المعالم الأثرية وإنما تجعل من الصعب على الأفراد الارتباط بماضيهم وبناء مستقبل يتسم بالإبداع والابتكار. وفي مواجهة هذه التحديات، يصبح التصدي لهذا التدمير ضرورة ملحة؛ إذ يتعين على المجتمع الدولي العمل على إنقاذ ما تبقى من التراث الثقافي وحماية الذاكرة الجماعية، للحفاظ على جوهر الهوية الفلسطينية وحقها في الوجود والتعبير.

2. التوثيق الميداني للتدمير الثقافي في قطاع غزة 2023

يمثل التوثيق الميداني للتدمير الثقافي في قطاع غزة خلال العام 2023 خطوة حيوية لفهم مدى الأثر الكارثي الذي يتركه الصراع على الهوية والتراث الفلسطيني. يمثل التوثيق جزءًا أساسيًا من استراتيجية الحفاظ على الذاكرة، إذ يسعى إلى توثيق المعلومات والحقائق المتعلقة بالتراث المادي الذي تعرض للتدمير.

إذ ان تدمير المعالم الثقافية، ينطوي على فقدان رموز الهوية الفلسطينية. من المساجد التاريخية إلى المواقع الأثرية، يُعَدُّ تدمير هذه المعالم مؤشرًا واضحًا على محاولة محو الذاكرة الجمعية. يتطلب التصدي لهذا التدمير جهودًا مستمرة تتجاوز حدود الشهادة الفردية، بل تستدعي وجود اهتمام دولي وإقليمي لضمان توثيق هذه المآسي على المستويين الأكاديمي والإنساني. هذا يسلط الضوء على ضرورة التوثيق الميداني كوسيلة لإعادة إحياء الروح الثقافية لفلسطين وزرع بذور الأمل في الأجيال القادمة.

وفيما يلي نبين توثيقا للدمار المادي واللامادي للموروث الثقافي الفلسطيني في غزة بعد حرب الابادة الصهيونية 2023. وما هي الا أمثلة لم يتم حصرها بشكل كامل بعد.

1.2. تدمير التراث المادي – دراسة حالة

أ. تدمير المكتبات

نتيجة الحرب الشرسة على قطاع غزة بعد السابع من اكتوبر لم تتمكن المكتبات، التي كانت تمثل مراكز المعرفة والثقافة، من النجاة من ويلات الحرب، حيث تم استهداف عدد كبير منها، مما أدى إلى فقدان جزء كبير من أرشيف الفكر الفلسطيني. تم تدمير الكتب، التي كانت تضم تاريخًا طويلًا من الإبداع والمعرفة، إلى جانب الفضاءات الحاضنة للنقاشات الثقافية والاجتماعية، مما أثر سلبًا على قدرة المجتمع على توثيق وتطوير فكره المنظّم.

وعليه تم تدمير العديد من المكتبات في غزة، منها مكتبة الجامعة الإسلامية التي كانت تحتوي على آلاف الكتب والمخطوطات النادرة .كما تم استهداف مكتبة بلدية غزة، مما أدى إلى فقدان مجموعات قيمة من الوثائق التاريخية[4].

ب. تدمير الأرشيفات العامة والخاصة

بالإضافة إلى المكتبات، فإن الأرشيفات العامة والخاصة تعرضت أيضًا للتدمير، وهو ما يمثل ضياعًا لأصول وثائقية تكشف عن النضال الفلسطيني وتاريخه عبر العصور. تعتبر هذه الأرشيفات وثائق حية تحمل بداخلها سجلات للأحداث والشخصيات والأفكار التي ساهمت في تشكيل الهوية الثقافية الفلسطينية. التدمير الممنهج لتلك الأرشيفات لا يمثل فقط إحباط للذاكرة الجماعية، بل يؤدي أيضًا إلى تشجيع نسيان تاريخ طويل من المقاومة والتحدي.

حيث أدى القصف إلى تدمير الأرشيف المركزي لبلدية غزة، الذي كان يحتوي على وثائق تعود لأكثر من 150 عامًا، توثق الحياة الاجتماعية والسياسية للمدينة[5].

ت. تدمير المساجد والكنائس

شهد قطاع غزة في عام 2023 تدميراً غير مسبوق ثقافياً ودينياً، حيث تعرضت المساجد والكنائس، التي تمثل مراكز الحياة الروحية والاجتماعية، لضرر كبير بفعل الحرب. تعتبر المساجد والكنائس في غزة أكثر من مجرد أماكن للعبادة؛ فهي تعمل كنقاط تجمع للمجتمع، وتحتضن الأنشطة الثقافية والتعليمية، وتربط الأفراد بمسارهم التاريخي والديني. ومع تصاعد النزاع، تم استهداف العديد من هذه المعالم المعمارية المهمة، مما أدى إلى تدميرها أو تضررها بشكل بالغ، والذي يمثل ضياعاً لتراث غني وتاريخ عريق[6].

حيث استُهدفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي العديد من المساجد التاريخية، منها المسجد العمري الكبير، الذي يُعتبر من أقدم المساجد في فلسطين، حيث يعود تاريخه إلى القرن السابع الميلادي. كما لم تسلم الكنائس

من القصف، حيث تم تدمير كنيسة القديس بورفيريوس، وهي من أقدم الكنائس في غزة، وتعود للقرن الخامس الميلادي.

ث. المقابر

تعرّضت العديد من المقابر للقصف المتعمد وللتدمير الكامل خلال العمليات العسكرية ومن منها تلك المقابر الاثرية كما مقبرة "أرض المحاربين" الرومانية، التي اكتُشفت حديثًا وتعود للقرن الأول الميلادي[7].

ج.تدمير الجامعات والمدارس

تعمدت اسرائيل استهداف المدارس والجامعات بشكل مباشر، حيث تم تدمير مباني الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر، مما أدى إلى توقف العملية التعليمية وفقدان آلاف الطلاب لمرافقهم التعليمية كما أفادت تقارير بأن أكثر من 95% من البنية التحتية للمدارس في غزة قد تضررت أو دُمّرت، مما أدى إلى تعطيل التعليم لمئات الآلاف من الطلاب[8].

نافلة القول كل ما سبق يشكل جزءا يسيرا مما تم تدميره من موروث ثقافي مادي وما هو الا على سبيل المثال لا الحصر بواسطة استخدام تقنيات التصوير بالأقمار الصناعية لتوثيق الأضرار، بالإضافة إلى جمع شهادات من السكان المحليين وتوثيق الصور والفيديوهات التي تُظهر حجم الدمار.

2.2. التدمير اللامادي

أ. تدمير المسارح

تُعَد المسارح متنفساً ثقافياً يعبّر عن الهوية الاجتماعية والفنية للشعوب، وقد شهدت مسارح غزة في عام 2023 ممارسات تدميرية على يد آلة الحرب التي لم تستثنِ أي جزء من الحياة اليومية. كانت المسارح قبل النزاع تُمثل نقاط التقاء للفنانين والمثقفين، حيث يتم تقديم العروض المسرحية التي تجسد قضايا المجتمع وهمومه، وتنقل تعبيرات إنسانية عميقة. لكن نتيجة للحرب، تعرضت هذه المسارح لدمار ممنهج أثّر على المشهد الثقافي بشكل كبير[9].

فقد استهدفت الغارات الجوية العديد من المسارح التقليدية والحديثة، مثل مسرح الهلال الأحمر ومسرح القصبة، حيث تم تدمير الهياكل الأساسية ومرافق العرض. هذا الدمار لم يؤثر فقط على المنشآت المادية، بل وأخطر من ذلك، فقد أدّى إلى فقدان الفنون الحية التي تعبر عن القصص والتجارب الفردية والجماعية. ولعبت هذه الأماكن دوراً حيوياً في توثيق ذاكرة المجتمع الفلسطيني، حيث كانت منصات تسلط الضوء على قضايا مثل الاحتلال والنزوح، مما جعلها أهدافاً واضحة خلال الصراع. تم تدمير المسارح والمراكز الثقافية التي كانت تُستخدم لعرض الفنون والمسرحيات، مما أدى إلى توقف الأنشطة الثقافية والفنية في القطاع[14]. الأمر الذي أدى القصف إلى فقدان العديد من الفنانين لأعمالهم ومراسمهم، مما أثر سلبًا على الإنتاج الفني والثقافي في غزة[10].

ب. تأثير الحرب على الفنون

تحتل الفنون مكانة بارزة في الهوية الثقافية للشعوب، وغالبًا ما تعكس الظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة. في ظل الحرب الدائرة في قطاع غزة، تعرضت الفنون لأضرار قاسية، حيث أصبح الدمار جزءًا لا يتجزأ من التعبير الفني. شملت هذه الأضرار جميع مجالات الفنون، من المسرح إلى الرسم، ومن الموسيقى إلى الأدب، مما نتج عنه فقدان ممارسات تقليدية وابتكارات حديثة. تم تدمير عدد كبير من المسارح والمعارض الفنية، مما جعل التواصل الإبداعي شبه مستحيل، وقطع السبل أمام الفنانين للظهور والإبداع.

علاوة على ذلك، فإن تأثير الحرب يتجاوز الجانب المادي إلى التأثير النفسي والاجتماعي على الفنانين والمجتمع ككل. عندما تحل الدمار مكان الإلهام، يصبح من الصعب على الفنانون التعبير عن آمالهم وأحزانهم. تمثل الفنون وسيلة لصنع الذاكرة والاحتفاظ بها، ولكن مع تدمير الأماكن المخصصة للفن، تضيع هذه الذاكرة مما يؤدي إلى شعور بالعزلة والنسيان. في هذا السياق، تُلاحَظ ظهورات فنية جديدة تتسم بالتكيف، حيث بدأ الفنانون في استخدام أساليب جديدة مثل الفن الرقمي والفيديو والموسيقى عبر الإنترنت كوسيلة للتعبير عن واقعهم المؤلم وأصواتهم المسلتَبة[11].

أن الفنون خلال الحرب تأخذ على عاتقها دورًا توثيقيًا، حيث يعبّر الفنانون عن معاناتهم وآمالهم من خلال أعمالهم. تصبح القطع الفنية منتجًا ثقافيًا يروي حكاية الألم، ويؤرخ لحظات رفض القهر. هذه الفنون ليست مجرد تمثيلات، بل هي قوى تحارب النسيان وتزود المجتمع بوسائل للتعبير عن مشاعره تجاه الأحداث المأساوية. رغم كل القيود، يظل الفن أداة تستمر في مقاومة التدمير الثقافي وتبقي شرارة الإبداع حية في قلب المعاناة[12].

ت. **تأثير الحرب على العادات والتقاليد**

أثرت الحرب التي شهدها قطاع غزة في عام 2023 بشكل عميق على العادات والتقاليد المجتمعية، مما أفرز تغيرات ملحوظة على مستويات متعددة. يعتبر التراث الثقافي تجسيدًا لخصوصيات الهوية الجماعية، وقد تعرض لكثير من التحديات نتيجة الأوضاع الأمنية المتوترة. فالتقاليد الاجتماعية التي تتناقل عبر الأجيال من خلال الاحتفالات، مثل عيد الفطر والأضحى، تأثرت بشدة من خلال (مثل تقليص التجمعات العائلية والاحتفالات)، التي غلبت عليها غصص الحزن والفقد. أصبحت البيوت التي كانت في السابق تعج بالضيوف تختصر على الأسرة النووية، وارتفعت الأصوات الناعمة لذكرى المتأثرين بالعنف الجائر.

تسببت الحرب في تفكك النسيج الاجتماعي، حيث أُجبرت العائلات على النزوح، مما أدى إلى تراجع في ممارسة العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية[16].

إلى جانب ذلك، لم تقتصر التأثيرات على نطاق المناسبات الاجتماعية، بل تجاوزت ذلك لتطال ركائز الحياة اليومية، مثل العادات الغذائية. فقد تعطل التمدن التقليدي، حيث إن انقطاع الإمدادات الغذائية، جراء الحصار، أدى إلى تراجع العادات المرتبطة بالتحضير والطبخ في الأوساط الأسرية. تغيرت أنواع الأطعمة والمكونات المتاحة، مما فرض أنماط غذائية جديدة، تعكس تأثيرات الظروف الراهنة وندرة الموارد. كما أدت

الظروف إلى انحسار تبادل المأكولات التقليدية، الذي يعد أحد أعمدة الهوية الثقافية، حيث انخفض التفاعل بين المجتمعات السابقة على الصراع.

تستدعي هذه التحولات الحادة ضرورة التمسك بالتراث، حيث تصبح الحكايات والأمثال الشعبية رمزًا من رموز المقاومة والاستمرارية. إن محاولة الحفاظ على العادات والتقاليد والعمل على إحيائها تتطلب جهدًا مضاعفًا من قبل الأفراد والمجتمعات، فهي ليست مجرد ممارسات بل ضرورة حيوية تعكس قوة الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات. تبرز الأهمية المتزايدة لتوثيق هذه العادات المتبدلة في إطار الثقافة الشعبية، حتى يمكن للأجيال القادمة الإبقاء على صلة قوية مع ماضيها رغم كل ما يعترضها من تحديات.

ثانيا. الإطار القانوني الدولي لتجريم التدمير الثقافي في غزة 2023

تُعَدّ ظاهرة تدمير التراث الثقافي واحدة من أخطر التهديدات التي تواجه الهوية والذاكرة الجماعية للأمم، وبشكل خاص في مناطق النزاع مثل غزة. يتسم هذا السلوك بتداعياته العميقة على المجتمعات المحلية، حيث يكشف عن ارتباط معقد بين التاريخ، الثقافة، والسياسة. تلعب النظم القانونية الدولية دورًا محوريًّا في معالجة هذه القضايا، إذ تهدف إلى حماية الممتلكات الثقافية من الأضرار الناتجة عن النزاعات المسلحة. في هذا السياق، تبرز أهمية القوانين والمواثيق العالمية، مثل اتفاقية لاهاي عام 1954، التي تُعنى بحماية الممتلكات الثقافية في أوقات الحرب، وتوضح مسؤوليات الدول فيما يتعلّق بالحفاظ على الثقافة والحضارة[13].

1. المرجعيات القانونية الدولية لحماية التراث الثقافي في القانون الدولي

تتأصل المرجعيات القانونية الدولية لحماية التراث الثقافي في مجموعة متنوعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تناقش الأهمية العليا للثقافة والتراث الإنساني. يشكل اتفاق عام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حال النزاع المسلح، المعروف أيضًا بـ"اتفاقية لاهاي"، نقطة الانطلاق الأساسية في هذا الصدد. تهدف الاتفاقية إلى ضمان الحفاظ على التراث الثقافي خلال النزاعات المسلحة، وتضع قواعد واضحة حول حماية المواقع الثقافية، من خلال الالتزام بحماية هذه المعالم وعدم استخدامها كمراكز عسكرية. لم يقتصر الأمر على ذلك، بل أضافت الاتفاقية بروتوكولًا إضافيًا في عام 1954 يتناول سبل تعزيز حماية الموقع الثقافي المستهدف من الاعتداءات.

إضافةً إلى ذلك، يُعد اتفاقية اليونسكو لعام 1972 بشأن حماية التراث العالمي، الثقافي والطبيعي، أحد الركائز الأساسية في هذا السياق، حيث يشدد على ضرورة التعاون الدولي للحفاظ على المواقع الثقافية الهامة. يدعو هذا الاتفاق كل الدول إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية التراث الثقافي من التدمير والانتهاك، ويوفر إطارًا لتصنيف وترتيب المعالم التاريخية، مما يعزز من حالة الوعي بحقوق الثقافة وحمايتها على الصعيد العالمي. كما لعبت اتفاقيات أخرى، مثل اتفاقية عام 2003 لحماية التراث الثقافي غير المادي، دورًا متزايد الأهمية في التأكيد على القيمة الحقيقية للتراث الثقافي كجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية والقومية[14].

تتناول هذه المرجعيات القانونية الدولية أيضًا معايير حماية التراث الثقافي في زمن السلم والنزاع، والتشديد على المسؤولية الجماعية للدول في دعم خلق بيئة آمنة للحفاظ على هذا التراث[15].

1.1. اتفاقية لاهاي 1954

اتفاقية لاهاي 1954، والمعروفة رسميًا باسم "اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح"، تم اعتمادها في 14 مايو 1954 خلال مؤتمر لاهاي. تعد هذه الاتفاقية حجر الزاوية في المجال القانوني الدولي لحماية التراث الثقافي من التدمير الممنهج أو الأذى الناتج عن النزاعات المسلحة، حيث استجابت لطلب الدول لحماية المواقع الثقافية وتعزيز التفاهم الحضاري في أثناء الحروب ومنازعات مختلفة.

حيث تتضمن الاتفاقية بروتوكولًا إضافيًا تم اعتماده في عام 1954، والذي يتناول تفاصيل أكثر حول العمليات العسكرية. ينص هذا البروتوكول على ضرورة تجنب الأعمال التي تضر بالممتلكات الثقافية وأن تعمل الدول على تدريب القوات المسلحة على هذا الصعيد. علاوة على ذلك، يلزم البروتوكول الدول بتقديم الدعم للحفاظ على النشاطات الثقافية والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، مثل اليونسكو، لضمان تنفيذ الالتزامات المقررة. في السياق الفلسطيني، يُعَد التدمير الثقافي في غزة، سواء من جراء العمليات العسكرية أو الظروف السياسية الصعبة، انتهاكًا صريحًا لروح هذه الاتفاقية، مما يتطلب تعزيز الجهود الدولية لحماية التراث الغني في المنطقة[16].

2.1. البروتكول الاضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف 1977

يعكس البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977، الذي يُعنى بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، أهمية بالغة في إطار القانون الدولي الإنساني، خاصة فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي في سياقات الصراع. يضيف هذا البروتوكول سردًا مستحدثًا حول الممارسات الممنوعة، بما في ذلك الاعتداءات على الممتلكات الثقافية، مما يضع أساسًا قانونيًا لمساءلة الأفراد والدول بسبب التدمير المتعمد للمعالم الثقافية والأثرية. ينص البروتوكول على وجوب ضمان الحماية للمواقع التراثية، وسعى لتأصيل مفهوم الالتزام الدولي في حالات النزاع المسلح، مستندًا إلى مبادئ النسبية والحماية الانسانية.

تتجلى التحديات المترتبة على تنفيذ هذا البروتوكول في السياقات التي تشهد نزاعات غير دولية، كما هو الحال في غزة. فبينما يبرز البروتوكول ضرورة اتخاذ تدابير مباشرة لحماية الثقافات والممتلكات التاريخية، يعاني تطبيقه من عوائق متعددة مثل تباين الفهم بين الأطراف المتنازعة حول مفهوم "الممتلكات الثقافية" ومعايير الحماية الملائمة. علاوة على ذلك، غالبًا ما تُهمل النداءات لتحقيق المساءلة القانونية، وهو ما يتطلب تضافر الجهود الدولية والمحلية لضمان تطبيق البروتوكول بشكل فعّال. تتطلب الظروف الحالية في غزة سياسات وتحركات قانونية تضمن حماية التراث الثقافي، مما يستدعي تضافر الجهود بين المجتمع الدولي والحكومات ووكالات الإغاثة لضمان أن تسهم الأطر القانونية في تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على الهوية الثقافية في أوقات الأزمات.

بناءً على ما تقدم، يظهر البروتوكول الإضافي الثاني كمرجع رئيسي في الممارسات القانونية التي تتعامل مع القضايا الثقافية أثناء النزاعات، بحيث يسعى إلى تحديد واجبات الدول والأطراف المعنية بمنع التدمير الثقافي. هذا الالتزام الدولي يمكن أن يسهم في تشكيل سياسة حماية فعالة ومسؤولة تدعم الحفاظ على الهوية الثقافية في غزة ومناطق النزاع الأخرى حول العالم.

3.1. نظام روما الاساسي 1998

نظام روما الأساسي، الذي اعتمد في عام 1998، يمثل حجر الزاوية في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، حيث يهدف إلى محاسبة الأفراد المسؤولين عن الجرائم الجسيمة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك جرائم الحرب وجرائم الإبادة. تتناول المادة 7 من النظام بشكل خاص الجرائم ضد الإنسانية، في حين تحدد المادة 8 أنواع جرائم الحرب. ومن المثير للاهتمام أن النظام شدد على ضرورة حماية التراث الثقافي، إذ أدرج في فقراته المؤشر على التدمير المتعمد للممتلكات الثقافية كجريمة يمكن أن تندرج تحت جرائم الحرب[17].

يعطي نظام روما الأساس أهمية خاصة لحماية المواقع الثقافية والتراثية، ويعتبر التدمير المتعمد للممتلكات الثقافية جريمة تستدعي المساءلة القانونية. وبذلك، نشأت آلية قانونية تهدف إلى ردع الأفعال العدائية التي تستهدف هذا التراث الإنساني، ما يوفر أساساً قانونياً للدول التي تسعى إلى تحقيق العدالة في حالات التدمير الثقافي، مثلما حدث في قطاع غزة. يُظهر النظام رؤية دولية للتضامن مع الضحايا، إذ يضع الحماية الثقافية في قلب معايير حقوق الإنسان ويعكس التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على الذاكرة الجماعية للأمم حتى في ظل النزاعات المسلحة.

مع ذلك، تطرح التحديات المتعلقة بفاعلية تطبيق نظام روما الأساسي تساؤلات حول كيفية تحقيق العدالة الفعلية. فقد واجهت المحكمة الجنائية الدولية صعوبات في تنفيذ ولايتها، وغالباً ما تتأثر بجدل سياسي شبه دائم حول مسائل السيادة والمساءلة. لذا يبقى الأمل معقوداً على تعزيز التعاون الدولي وإعادة النظر في نظم العدالة الدولية لتصبح أكثر قدرة على التصدي للأعمال الموجهة ضد التراث الثقافي، مما يسهم في دعم القوانين المحلية والدولية ويعزز من منع الجرائم في المستقبل[18].

4.1. قرارات مجلس الامن والجمعية العامة

تحتل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مكانة مركزية في الإطار القانوني الدولي لتجريم التدمير الثقافي في مناطق النزاع، مثل غزة. يعتبر مجلس الأمن الهيئة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد أصدر مجموعة من القرارات التي تعكس قلقاً متزايداً بشأن حماية التراث الثقافي في سياقات الحروب. على سبيل المثال، تعكس قرارات مجلس الأمن رقم 2347 (2017) وأخرى سابقة ما يشهده التراث الثقافي من تهديدات وخطر، حيث تؤكد على أهمية التدابير الوقائية لحماية الموروث الثقافي من الأضرار أثناء النزاعات. كما تبرز هذه القرارات الحاجة إلى تعاون دولي لمكافحة جرائم تدمير الثقافات، وتستند إلى مسؤوليات الدول الأعضاء في الامتناع عن الدعم لأي أعمال تشجع على التخريب الممنهج للمعالم الثقافية[19].

أما الجمعية العامة، فهي تتولى دوراً مكملاً عبر إقرار مواقف سياسية وفكرية تسهم في تعزيز ثقافة حماية التراث الثقافي. من خلال القرارات والتوصيات، تسلط الجمعية العامة الضوء على اعتبارات إنسانية وقانونية حول مسألة التدمير الثقافي. على سبيل المثال، تتبنى الجمعية العامة قرارات تدعو إلى عدم استخدام المواقع الثقافية كحصون عسكرية، وتؤكد على أهمية التحفظ على هذه المواقع وحمايتها حتى في أوقات الحرب[20].

يظهر تضافر الجهود بين مجلس الأمن والجمعية العامة ضرورة الحفاظ على الموقع الثقافي كجزء من الهوية الإنسانية، وتحمل مسؤولية مشتركة تجاه حماية الثقافات الغنية والمتنوعة في مناطق النزاع. إن هذه القرارات والتوصيات لا تعكس فقط بمجملها الإرادة الجماعية لمواجهة التحديات، بل تحدد أيضاً إطاراً قانونياً دولياً يمكن أن يسهم في مكافحتها بشكل فعال في غزة وغيرها من المناطق المنكوبة.

2. توصيف التدمير الثقافي كجريمة ضد الانسانية وجريمة حرب

تعتبر جرائم التدمير الثقافي من الجرائم البارزة التي تستدعي التدخل القانوني الدولي، حيث ترتبط بشكل وثيق بحقوق الإنسان وكرامته. وفقًا للقانون الدولي، يتم تصنيف التدمير الثقافي كجريمة ضد الإنسانية نظراً لآثاره المدمرة على الهوية الثقافية للشعوب، وقد يندرج أيضًا تحت نوعٍ من أنواع جريمة الحرب، خاصة إذا تم تنفيذه خلال النزاعات المسلحة. يعكس هذا التوصيف القوي الأهمية البالغة للثقافة والتراث كجزء لا يتجزأ من تاريخ الأمم والشعوب، مما يجعل الهجمات على المواقع الثقافية أو التراثية تمثل اعتداءً على الذاكرة الجماعية المتعلقة بهوية الأمم[21].

في إطار القانون الدولي الإنساني، تتجلى أسس تجريم التدمير الثقافي في مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، والتي تهدف إلى حماية التراث الثقافي من الدمار أثناء الحروب. يُعتبر هدم المتاحف، والمعالم التاريخية، والدور الثقافية، سرقة للتاريخ ومساسًا بحق الشعوب في حفظ هويتهم. تشير القرارات الدولية الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية إلى أن مثل هذه الأفعال ليست فقط تعديًا على الممتلكات، بل هي كذلك انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية، مما يتطلب تحركًا فعالًا من المجتمع الدولي لمقاضاة الفاعلين وضمان العدالة[22].

1.2. النية والقصد الجرمي

تشير "النية والقصد الجرمي" إلى القصد الذي يحمله الجاني أثناء ارتكابه لفعل يعتبر جريمة وفقًا للقوانين الوطنية والدولية. في سياق التدمير الثقافي، تُعتبر النية خطوة أساسية في تحديد ما إذا كان الفعل يندرج تحت طائلة الجرائم الدولية، كونه يتطلب وجود وعي وتخطيط مسبق من قبل الفاعل. يتطلب إثبات القصد الجرمي أن يكون لدى الشخص الدافع الواضح لتدمير الممتلكات الثقافية أو الأثرية، متجاهلاً بذلك القوانين والأعراف الدولية التي تفرض حماية هذه الأماكن، مثل اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حال النزاع المسلح[23].

لذا، فإن فهم العلاقة بين النية والقصد الجرمي يعد جوهريًا في تحديد مسؤولية الأفراد في تدمير التراث الثقافي. الفرق بين الإهمال العارض والاستخدام المتعمد للقوة في تدمير المعالم الثقافية يكون له تبعات قانونية كبيرة. تعتمد العديد من الآليات القانونية على إثبات النية والقصد، مما يستلزم أداء دور فعال من قبل المختصين القانونيين في توثيق الأدلة وجمع الشهادات لتدعيم قضاياهم ضد الجرائم التي تُرتكب بحق التراث الثقافي. من هنا، تتضخم أهمية استكشاف هذه المفاهيم في الإطار القانوني الدولي الذي يسعى لمكافحة التدمير الثقافي، وتحديد المسؤوليات الناشئة عن انتهاكات واضحة للقوانين المعتمدة، مما يؤكد ضرورة وجود نية ومعرفة واضحة تؤكد الجريمة بموجب القوانين الدولية[24].

2.2. الصفة الجماعية الممنهجة

تتسم "الصفة الجماعية الممنهجة" في سياق التدمير الثقافي، بنمط من التصرفات الذي يتجاوز الأفعال الفردية ليشمل عمليات موجهة تهدف إلى استهداف الثقافة والتراث بشكل منظم. يتضح هذا المفهوم في حالة غزة، حيث تعرضت المواقع الأثرية والمعالم الثقافية إلى عمليات تدمير ممنهجة، عندما تصبح الهجمات على التراث الثقافي جزءاً من استراتيجية أوسع تؤكد على عادة استهداف الهوية الثقافية الجماعية. يظهر التدمير الثقافي الممنهج كأداة لتحقيق أغراض سياسية واجتماعية، ما يصب في إطار سعي لإزالة أي دليل على وجود مجتمع معين أو عاداته وتقاليده[25].

يعتبر التدمير الثقافي الممنهج جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي، حيث يبرز دور المجتمع الدولي في حماية التقاليد الثقافية والتاريخية من الانتهاكات. بناءً على اتفاقيات مثل اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، تكتسب الحماية القانونية اهمية قصوى. الالتزام الدولي بوقف هذه الانتهاكات يتطلب غير فقط فرض عقوبات ضد الجناة، بل أيضاً تعزيز الوعي على مستوى العالم بشأن الآثار الواسعة للتدمير الثقافي، وأهمية الوقوف في وجه الانتهاكات الممنهجة[26].

إن فهمنا للصفة الجماعية الممنهجة يعكس حاجة مُلحة لإستراتيجيات تستمد قوتها من التعاون الدولي وتبني سياسات فاعلة تمنع وقوع مثل هذه الجرائم. يتطلب التصدي لهذه الظواهر أن نعيد تقييم الآليات القانونية والإنسانية المعنية بحماية الثقافة، بحيث تُطبق المعايير الدولية بشكل فعال ولا تظل مجرد نصوص قانونية. من هنا، تبرز أهمية البحث والدرس المستمرين، وتوثيق حالات التدمير الثقافي الممنهجة في غزة، ليتحقق مفهوم العدالة الانتقالية من خلال استعادة الحقائق وتقدير المعاناة الجماعية، ما يفتح الأبواب أمام جداول أعمال تجديد الهوية والمصالحة المجتمعية[27].

3.2. عدم وجود ضرورة عسكرية

تُعَدّ فكرة "عدم وجود ضرورة عسكرية" أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني، إذ تنص على أن استخدام القوة أو الهجمات العسكرية يجب أن يكون مبرّراً بضرورة عسكرية واضحة وملموسة. في السياق الفلسطيني، وبالتحديد في غزة، تتضاعف أهمية هذا المبدأ في ضوء التدمير الثقافي الذي يعاني منه التراث

المحلي. على الرغم من التصريحات التي تُستند إلى مبررات عسكرية أثناء الأعمال العدائية، فإنه يتوجب فهم أن عمليات التدمير الممنهج للآثار والمواقع الثقافية ليست فقط انتهاكاً للأعراف الدولية، بل تعد أيضاً مؤشراً على فشل في التقدير الصحيح للموقف العسكري[28].

إن عدم وجود ضرورة عسكرية يُشير إلى أن الهجمات الموجهة ضد المواقع الثقافية لا تحتوي على أي فوائد عسكرية حقيقية أو استراتيجية. وفقًا للقانون الدولي، يُعتبر التدمير المتعمد للتراث الثقافي جريمة ضد الإنسانية، لا سيما إذا حدثت في سياق نزاع مسلح. ففي حالة غزة، يتجلى هذا الفعل في تدمير المواقع التاريخية والمعمارية التي تمثل الهُوية الفلسطينية. وهذا ما يسهم في إضعاف النسيج الاجتماعي والثقافي للفلسطينيين ويؤدي إلى تداعيات بعيدة المدى على الذاكرة الجمعية للأمة، مما يعرقل جهود السلام والتنمية[29].

بناءً على ما سبق، يتبين أن استمرارية التدمير الثقافي في مناطق النزاع، كالذي يقع في غزة، يعكس عدم مراعاة للمعايير الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي وغياب الضرورة العسكرية للقيام بمثل تلك الأفعال. لذا، يُعدّ التمسك بهذا المبدأ والتأكد من تطبيقه أمرًا حاسمًا للحفاظ على الهوية الثقافية وضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل. يُعتبر ذلك جزءًا لا يتجزأ من الجهود المتواصلة لإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة، وتعزيز السلام الدائم، والاعتراف بأهمية الثقافة كوسيلة أساسية للهوية الوطنية.

4.2. خرق مبدأ الحماية الخاصة

يعتبر مبدأ الحماية الخاصة أحد العناصر الجوهرية في القانون الدولي الإنساني، يهدف هذا المبدأ إلى ضمان حماية المواقع الثقافية والدينية، بالإضافة إلى المنشآت المدنية أثناء النزاعات المسلحة. يتعين على الأطراف المتنازعة احترام هذه الحماية وعدم التعرض للمواقع الثقافية بغض النظر عن المبررات العسكرية. ومع ذلك، يشهد الواقع في مناطق النزاع مثل غزة خرقاً واضحاً لهذا المبدأ، حيث تتعرض المواقع الثقافية والدينية للقصف والتدمير، الأمر الذي يترك تأثيراً عميقاً على الهوية الثقافية والدينية للسكان المحليين[30].

العديد من المعاهدات والمبادئ القانونية تدعم مبدأ الحماية الخاصة، بما في ذلك اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح. هذه الاتفاقية تنص على ضرورة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المعالم الثقافية وتجنب أي أفعال قد تؤدي إلى تدميرها أو إلحاق الضرر بها. وعلى الرغم من وجود هذه الأطر القانونية، فإن الانتهاكات تحدث بشكل متكرر، مما يعكس عدم التزام الأطراف المتنازعة بالقوانين الدولية. في غزة، هناك تقارير متعددة وثقت تدمير المتاحف والمواقع الأثرية، فضلاً عن تداعيات نفسية واجتماعية على المجتمع الفلسطيني نتيجة فقدان تراثه الثقافي[31].

في سياق التهديدات المتزايدة للمواقع الثقافية، يعد تعزيز الوعي القانوني والتثقيف حول أهمية الحماية الثقافية خطوة حيوية. يجب أن تكون هناك آليات فعالة لمراقبة الانتهاكات وتوثيقها، مما يسهل مساءلة الأطراف المتورطة أمام المحافل الدولية.

3. المسؤولية الدولية لإسرائيل وقادتها عن تدمير الموروث الثقافي في حرب الابادة الجماعية

تتجلى المسؤولية الدولية لإسرائيل وقادتها عن تدمير الموروث الثقافي في حرب الإبادة الجارية في غزة من خلال عدة مؤشرات قانونية وأخلاقية. وفقًا للقوانين الدولية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، يُعتبر تدمير الممتلكات الثقافية جريمة يشدد عليها القانون الدولي الإنساني. تندرج هذه الأفعال ضمن الفئات التي تستوجب المحاسبة، حيث يتوجب على الدول الأعضاء في المجتمع الدولي إدانة مثل هذه الانتهاكات وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب. وفي هذا السياق، يبرز دور المؤسسات الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، والتي تملك الاختصاص في محاكمة الأفراد المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتراث الثقافي[32].

إن تعقب المسؤولية الدولية لإسرائيل يتطلب إجراء تقييم دقيق وشامل للأدلة والشهادات المتاحة، وهو ما يسمح ببناء قضية قانونية متينة تستند إلى الأدلة الملموسة والواضحة. كما يتعين على الدول الفاعلة في المجتمع الدولي اتخاذ مواقف حازمة وجادة تجاه هذه الانتهاكات، وأيضًا تطبيق العقوبات المحتملة ضد المسؤولين عن هذه الأعمال؛ وذلك لضمان عدم استباحة التراث الثقافي والفني الخاص بالشعوب التي قد تتعرض للنزاعات المستمرة.

يمثل الإطار القانوني للمسؤولية الدولية القاعدة الأساسية التي تحدد الحقوق والواجبات الدولية للدول والأفراد، ويعتمد على مجموعة من المبادئ والأحكام القانونية التي تهدف إلى تعزيز العدالة وحماية حقوق الإنسان. تتمحور المسؤولية الدولية حول فرض عقوبات أو التزامات على الدول التي تنتهك القوانين الدولية، ويتضمن ذلك التزام الدول بالامتناع عن استخدام القوة بشكل غير مبرر، والأخذ بعين الاعتبار الأثر المحتمل لأفعالها على الثقافات والموروثات الثقافية للآخرين.

علاوةً على ذلك، تنعكس هذه المبادئ في مختلف آليات المجتمع الدولي، مثل محكمة العدل الدولية، التي تعالج القضايا المتعلقة بالمسؤولية الدولية، وتعتبر بمثابة منتدى قانوني مهم لفحص الانتهاكات المحتملة من قبل الدول. تنص المبادئ القانونية الدولية أيضاً على عواقب جسيمة تنتج عن الإخفاق في الامتثال للالتزامات المحددة، حيث يمكن للدول أن تواجه عواقب قانونية وسياسية، مما يضمن عدم الإفلات من العقاب للانتهاكات الجسيمة. في هذا السياق، تشير العديد من التقارير إلى دور العقوبات الاقتصادية والسياسية والتي قد تفرضها المنظمات الدولية على الدول التي تنتهك الحقوق الثقافية، مما يعكس أهمية الإطار القانوني في استعادة وتوثيق الذاكرة الجماعية والهوية الثقافية المتضررة بفعل النزاعات[33].

1.3. المسؤولية الفردية

تتعلق المسؤولية الفردية لقادة إسرائيل في سياق تدمير الموروث الثقافي في قطاع غزة بمسائل قانونية وأخلاقية معقدة. تبرز هذه المسؤولية من خلال المعايير القانونية الدولية التي تطالب القادة بتحمل المسؤولية عن الأفعال التي تتعارض مع حقوق الإنسان والتراث الثقافي، خاصة في ظل الحروب والصراعات المسلحة.

وبموجب اتفاقية لاهاي والمواثيق الدولية الأخرى، يتحمل القادة العسكريون والسياسيون الأفراد مسؤولية قائمة عن الجرائم التي ترتكب أثناء النزاعات، بما في ذلك تلك التي تؤثر على الموروث الثقافي[34].

الأفعال التي ترتكب ضد المواقع الأثرية والتاريخية تعتبر جرائم في السياق الدولي، تتطلب من الأفراد القائمين بتوجيه العمليات العسكرية أو اتخاذ القرارات السياسية التفكير الدقيق في الجوانب الإنسانية والثقافية. فعلى سبيل المثال، تدمير المواقع الأثرية أو المكتبات والآثار الهامة تُعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. إن المسؤولية الفردية لا تقتصر فقط على الأفعال الملموسة وإنما تشمل أيضاً الإشراف والمشاركة في صنع القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى تلك الأفعال. لذلك، تُعتبر المؤسسات الدولية كالمحكمة الجنائية الدولية، والهيئات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، في وضع يسمح لها بملاحقة الأفراد الذين ينخرطون في هذه الأنشطة العابرة للحدود[35].

وعلى الرغم من الصعوبات في تطبيق المساءلة القانونية، فإن بذل الجهود لمحاسبة الأفراد على أفعالهم يُعَدّ أساسياً في تعزيز العدالة وضمان حماية الإرث الثقافي للأجيال القادمة. إن الأسس القانونية التي تستند إليها هذه المسؤولية تعزز من الحاجة إلى ثبات المعايير الأخلاقية في السياقات الحربية، مما يجعل القادة أمام خيار الائتلاف بين الأهداف العسكرية والمبادئ الإنسانية الراسخة. إن هذه المسؤولية ينبغي أن تُؤخذ بعين الاعتبار في تحليل الأحداث الجارية، لضمان التقييم الدقيق للأضرار والآثار بعيدة المدى على الهوية الثقافية للشعوب.

2.3. المسؤولية الجماعية

يتعلق مفهوم المسؤولية الدولية أمام المحاكم الدولية بفهم أن الأفعال أو الأنشطة التي تقوم بها دولة أو هيئة سياسية يمكن أن تترتب عليها تداعيات قانونية تشمل المجموعة ككل. في سياق النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وخاصة في ظل الأحداث الأخيرة في قطاع غزة، تبرز قضية المسؤولية الدولية كعنصر رئيسي، وهي تتعلق بالتحمل الأخلاقي والقانوني للأفعال التي تُرتكب ضد الأفراد والمجتمعات. يشير هذا المفهوم إلى أن المسؤولية لا تُعزى فقط إلى الأفراد الذين يقومون بالأفعال بشكل مباشر، بل تمتد لتشمل الدولة أو الكيان السياسي الذي يتبنى تلك السياسات أو يمارس تلك الأفعال، مما يفتح المجال المساءلة أمام المحاكم الدولية[36].

بالنظر إلى الأحداث الأخيرة، يتضح أن الهجمات الموجهة ضد المواقع الثقافية والتراثية في غزة تمثل انتهاكًا صريحًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، والذي ينص على حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات. يمكن أن تُعتبر هذه الأفعال بمثابة اعتداءات تعكس شمولية أثرها على المجتمع الفلسطيني ككل، حيث تتجاوز المسألة الأضرار المادية، لتطال الهوية الثقافية وذاكرة الجماعات. إن التأكيد على المسؤولية الجماعية يسلط الضوء على الحاجة إلى محاسبة الدول في النظام الدولي، حيث يُفترض أن تلعب العقوبات الجماعية، المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، دورًا في رصد مثل هذه الانتهاكات.

عندما تتبنى الدولة سياسات تؤدي إلى تدمير الموروث الثقافي، فإنها بذلك تضع نفسها في دائرة المسؤولية الجماعية. إن الفهم العميق لهذا المفهوم يستدعي التحليل الجاد للآثار المترتبة على السلوكيات الدولة،

ويستلزم من المجتمع الدولي أن يتخذ مواقف صارمة تجاه هذه التجاوزات[37]. لا يقتصر الأمر على المحاسبة القانونية الفردية للقيادات، بل يمتد ليشمل النداء لتطبيق الإطار القانوني الذي يعالج السلوكيات الجماعية بصورة شاملة. ومن ثم، فإن المسؤولية الجماعية تشكل غطاءً حيويًا لفهم أعمق للحداثة الجيوسياسية في المنطقة، مما يتطلب استمرار الحوار الدولي حول القضايا الحرجة المتعلقة بالتراث الإنساني المشترك[38].

تعتبر الحرب المستمرة في قطاع غزة، لاسيما في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مسرحًا مأساويًا لتدمير الموروث الثقافي للشعب الفلسطيني. تكشف الأدلة والبيانات المتوفرة عن حجم الدمار الذي لحق بالمواقع التاريخية ولمّ الشمل الاجتماعي والثقافي، مما يعكس أبعادًا لا تقتصر على الأثر المادي فحسب، بل تشمل الأبعاد النفسية والمعنوية التي تعانيها المجتمعات المنكوبة. إن تدمير المعالم الثقافية والأثرية والنسيج الاجتماعي الفلسطيني لا يعد انتهاكًا للحقوق الإنسانية فحسب، بل يندرج ضمن سياق أوسع من الاستهداف المتعمد للهوية الجماعية[39].

علاوة على ذلك، فإن الفاعلية الدولية في التصدي لهذه الانتهاكات تعد محورًا من محاور الاستنتاجات الأساسية. يشير تحليل الأدلة إلى نقص واضح في التدخل الدولي الجاد لفرض المساءلة على القادة الإسرائيليين فيما يتعلق بتدمير الموروث الثقافي، مما يساهم في تفشي الإحساس بعدم الأمان وفقدان الهوية لدى الفلسطينيين. على المجتمع الدولي أن يتبنى نهجًا أكثر حزمًا تجاه هذه القضايا، حيث يجب أن يتجاوز ردود الأفعال السلبية ويعمل على وضع آليات قانونية فعالة تكفل الحماية للمواقع الثقافية، بل وتعزز من الفهم المشترك لأهمية هذه المواقع كجزء من التراث الإنساني العام[40].

في الختام، يتضح أن المسؤولية الدولية تجاه إسرائيل وقادتها لا تقتصر على الممارسات العسكرية فحسب، بل تشمل مواجهة تفكيك الموروث الثقافي المستمر[41]. يتطلب الوضع القائم تضافر جهد المنظمات الدولية والمجتمع المدني للضغط على إسرائيل للمحافظة على الهويات الثقافية، وتعزيز السلام الشامل والعادل في المنطقة. من خلال الاعتراف بأهمية الثقافة والتراث كعناصر حيوية للهوية الإنسانية، يمكن تحقيق خطوات فعالة نحو إنهاء العنف وتحقيق التعايش السلمي بين الشعوب[42].

الخاتمة

تشكل الحروب أزمات دائمة للشعوب المتأثرة بها، وتعكس آثارها في مختلف مجالات الحياة، وخصوصًا في وصاية الثقافات العريقة. في هذا السياق، تُعتبر الحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة مثالًا صارخًا على تدمير الموروث الثقافي في إطار الصراع الدائر. إذ تُظهر الوقائع أن الهجمات العسكرية التي تنفذها قوات الاحتلال تشتمل على استهداف متعمد للمواقع الأثرية والثقافية، مما يؤدي إلى فقدان الهوية والتراث. يعكس هذا التدمير البشع تعديًا على الحقوق الإنسانية واعتداءً صارخًا على التاريخ المشترك للإنسانية.

النتائج

_ تتمثل المسؤولية الدولية لإسرائيل وقادتها في هذا السياق بموجب القوانين الدولية، ومنها اتفاقيات جنيف، التي تفرض حماية المواقع الثقافية خلال النزاعات المسلحة.

_ وجدت العديد من المنظمات الدولية والهيئات الحقوقية نفسها في موقف يتطلب المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، وتعزيز الجهود للحفاظ على الموروث الثقافي.

_ ان الحفاظ على الهوية الثقافية يشكل جزءًا أساسيًا من الجهود لإعادة البناء الاجتماعي والنفسي للمجتمعات.

_ يتضح أن المسؤولية الدولية تجاه إسرائيل وقادتها لا تقتصر على الممارسات العسكرية فحسب، بل تشمل مواجهة تفكيك الموروث الثقافي المستمر.

_ نقص واضح في التدخل الدولي الجاد لفرض المساءلة على القادة الإسرائيليين فيما يتعلق بتدمير الموروث الثقافي.

_ تعتبر الحرب المستمرة في قطاع غزة، لاسيما في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مسرحًا مأساويًا لتدمير الموروث الثقافي للشعب الفلسطيني.

_ إن تدمير المعالم الثقافية والأثرية والنسيج الاجتماعي الفلسطيني لا يعد انتهاكًا للحقوق الإنسانية فحسب، بل يندرج ضمن سياق أوسع من الاستهداف المتعمد للهوية الجماعية.

التوصيات

_ نوصي بتضافر جهد المنظمات الدولية والمجتمع المدني للضغط على إسرائيل للمحافظة على الهويات الثقافية، وتعزيز السلام الشامل والعادل في المنطقة. من خلال الاعتراف بأهمية الثقافة والتراث كعناصر حيوية للهوية الإنسانية.

_ على المجتمع الدولي أن يتبنى نهجًا أكثر حزمًا تجاه هذه القضايا، حيث يجب أن يتجاوز ردود الأفعال السلبية ويعمل على وضع آليات قانونية فعالة تكفل الحماية للمواقع الثقافية، بل وتعزز من الفهم المشترك لأهمية هذه المواقع كجزء من التراث الإنساني العام.

_ يجب أن تلتزم الدول المعنية بحماية التراث الثقافي ومحاربة تدميره، مما يقتضي المسؤولية القانونية والأخلاقية تجاه الضحايا وعائلاتهم.

_ إن الوعي بمسؤولية المجتمع الدولي لا يتوقف عند حصر التدمير في أبعاد قانونية فحسب، بل يجب أن يستتبع ذلك مفهوم التعويض وإعادة الإعمار، حيث يتطلب أدنى ما يمكن من التحرك العمل على استعادة الموروث الثقافي المتضرر.

_ ينبغي على الفاعلين الدوليين أن يكونوا في طليعة الجهود الرامية إلى توفير الحماية اللازمة للتراث الثقافي، والتأكيد على أن أي انتهاك لهذا التراث هو اعتداء على الإنسانية جمعاء.

_ نوصي بتوجه الجهود نحو إرساء آليات فعالة تضمن مساءلة القادة العسكريين والسياسيين عن تداعيات أفعالهم، مما يفتح الأفق أمام تصورات جديدة للسلم والاستقرار في المنطقة.

الهوامش:

[1] Yara Asi, David Mills Nowhere and no one is safe: spatial analysis of damage to critical civilianinfrastructure in the Gaza Strip during the first phase of the Israeli military campaign, 7 October to 22 November 2023 ، 2024, https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10985964.

[2] Raphael Lemkin, Axis Rule in Occupied Europe (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1944), 79.

[3] Francesco Francioni and Federico Lenzerini, eds., The 1972 World Heritage Convention: A Commentary (Oxford: Oxford University Press, 2008), 241–259.

[4] مكتبة بلدية غزة العامة: وهي مكتبة مكونة من ثلاث مكتبات، وتتبع لبلدية غزة، وهي مكتبة عامة تقع في مدينة غزة مقابل مركز القطان الثقافي للطفل في منتصف شارع الوحدة – فلسطين، شرق مفترق ضبيط (برج الجوهرة) ، وهي من أبرز معالم مدينة غزة الثقافية، وتخدم جميع فئات المجتمع الفلسطيني.

يتكون مبنى المكتبة من طبقتين وسرداب، ومساحتها الإجمالية نحو 1410 أمتار مربعة. وقد تم انتداب ثمانية أشخاص من موظفي بلدية غزة في بعثة إلى فرنسا للتعلم والاطلاع على أحدث الطرق الفنية لإدارة المكتبات العامة والتكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام والطرق الحديثة للتعامل مع الجمهور، وفي 1999/7/1 تم افتتاح المكتبة رسمياً، وتحتوي اليوم على ما يزيد على 22.000 عنوان بعدة لغات.

للمزيد انظر: عبد اللطيف زكي ابو هاشم، التدمير المقصود لدور الوثائق والأرشيف والمؤسسات الثقافية والمكتبات في مدينة غزةمتوفر علة الرابط التالي:https://www.palestine-studies.org

[5] أرشيف بلدية غزة:

يرجع تاريخه إلى أواخر القرن التاسع عشر، من سنة 1887 تقريباً مروراً بالحرب العالمية الأولى 1914 – 1917، وفترة الانتقال تحت الانتداب البريطاني 1917 – 1947م، ثم فترة الحكم المصري 1948 – 1967، ثم الفترة التي تم فيها احتلال مدينة غزة 1967 – 1994، حتى مجيء السلطة الفلسطينية سنة 1994، ومن فترة السلطة الفلسطينية حتى عام 2007 فترة سيطرة حركة "حماس" بعد الانقسام، ومن سنة 2007 حتى يومنا الحاضر. وقد تم تدمير معظم منشآت ومؤسسات الخدمات التي تشرف عليها البلدية.

انظر حول تدمير المكتبات في غزة: Mohamad El Chamaa, "Gazans mourn loss of their libraries: Cultural beacons and communal spaces," The Washington Post, November 30, 2023.

[6] تقرير صادر عن الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني لحماية التراث الثقافي وثق تدمير 138 موقعًا من أصل 316 موقعًا أثريًا وتاريخيًا في قطاع غزة، بما في ذلك المساجد والكنائس والمراكز الثقافية. https://www.independentarabia.com/

[7] شذى صافي، إبادة البشر والحجر: تدمير الموروث الثقافي في غزة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024: https://www.palestine-studies.org

[8] ورقة حقائق تصدرها الهيئة المستقلة وجمعية الروزنا استهداف العدوان الإسرائيلي للتراث الثقافي والتاريخي في قطاع غزة، 2025، متوفرة على الرابط التالي: https://www.ichr.ps/reports/11539.html

[9] المسرح في غزة: فن البقاء في زمن الحرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024 .

[10] "Gaza's Shattered Landmarks." Reuters, October 2023. https://www.reuters.com.

[11] Shah, Mariam. Vanishing Ink: Palestinian Culture Under Threat in Gaza. Carnegie Endowment for International Peace, 2023. https://carnegieendowment.org.

[12] وزارة الثقافة الفلسطينية أفادت بأن أكثر من 40 من المثقفين والفنانين في قطاع غزة استشهدوا خلال الحرب الأخيرة، مما يشير إلى استهداف مباشر للكوادر الثقافيةhttps://www.aljazeera.net .

[13] Wojciechowska J, Sypniewski M, Śmigielska M, Kamiński I et al. Deep Dive into the Language of International Relations: NLP-based Analysis of UNESCO's Summary Records. 2023.

[14] زكي السيد، ريهام محمود. تطور حماية وحفاظ الممتلكات الثقافية في الاتفاقيات الدولية. دورية كان التاريخية: المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية. 2022 Jun 1;15(56):175–87. ekb.eg

[15] مؤلفين مجموعة. الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، 2023 ، ص7.

[16] محمد إبراهيم العبيدان هنادي. تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. 2025، ص32.

[17] الدليل الإرشادي ومجموعة الأدوات لتقييم الأثر في سياق التراث العالمي. باريس، اليونسكو،2023

[18] متري طارق. حرب إسرائيل على لبنان 2006: عن قصة القرار 1701، 2022

[19] الدليل الإرشادي ومجموعة الأدوات لتقييم الأثر في سياق التراث العالمي، مرجع سابق.

[20] متري طارق، مرجع سابق.

[21] بشارة عزمي، قضية فلسطين: أسئلة الحقيقة والعدالة2024 .

[22] فرقاني، اعمر، بن تغري، موسى المسؤولية الدولية الناجمة عن انتهاكات الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة،2022.

[23] Akef Dabbas, N. (2016). The Adequacy of Civil Protection for the Programs of Information Technology Organization in Jordanian law .

[24] Ali Mohamed Bani Migdad, M. (2018). Legal Protection of Literary and Artistic Works in Accordance with the Jordanian Copyright Law A Comparative Study .

[25] زين الدين أحمد. الموت بين المجتمع والثقافة، 2024 .

[26] عوض سلامة بلال، العربي للأبحاث ودراسة السياسات المركز. في معنى الارض: استعادة الذات الفلسطينية 2021.

[27] Wojciechowska, J., et al. (2023). Deep Dive into the Language of International Relations: NLP-based Analysis of UNESCO's Summary Records.

[28] Asi Y, Mills D, Gregg Greenough P, Kunichoff D et al. ‘Nowhere and no one is safe, 7 October to 22 November 2023. 2024.

[29] حافظ يعقوب محمد. الحلم المحبَط: في الهوية والدولة والحداثة2024 .

[30] ميتشل مارك. حدود الليبرالية: التراث، والنزعة الفردية، وأزمة الحرية،2024 ، ص22.

[31] غليون برهان. سؤال المصير: قرنان من صراع العرب من أجل السيادة والحرية2023 .

[32] بشارة عزمي. الطوفان: الحرب على فلسطين في غزة.2024 ، ص7.

[33] ريم الهاشمي، قانون الدولي المتعلق في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال تصريح وزيرة التعاون الدولي، مجلة الدراسات اللغوية الجنائية .2024 .

[34] عليان عليان، منظمة التحرير الفلسطينية من كيانية التحرير إلى استراتيجية التسوية والاعتراف بإسرائي2022 ، ص3

[35] Rice E. The Rapid Response to Operation Cast Lead 2015.

[36] Zelingher R. The Gaza Strip's Chronic Food Security Crisis: A Preexisting Problem Exacerbated by Recent Conflict. 2024.

[37] Taddei A. Educare a Gaza. 2010.

[38] Poissonnier G, David E. Les colonies israéliennes en Discordance, un crime de guerre? 2019.

[39] بشارة عزمي. الطوفان: الحرب على فلسطين في غزة، 2024، ص8.

[40] غليون برهان. سؤال المصير: قرنان من صراع العرب من أجل السيادة والحرية،2023 ، ص21.

[41] غطّاس باسل. أوراق السجن: من أروقة الكنيست إلى سجون الاحتلال،2022 ، ص4.

[42] محمود مصطفى. إسرائيل البداية والنهاية،2024 .